IUGJEPS
Vol 28, No1, 2020, pp 75-97

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2018-08-29)، تاريخ قبول النشر (2018-10-29)

كتابة الحديث في عصر الصحابة (رضي الله عنهم) ودلالاتها الخاصة بالرواية

اسم الباحث: أ.د. "محمد عيد" محمود الصاحب *1

اسم الجامعة والبلد1: قسم أصول الدين- كلية الشريعة - الجامعة الأردنية -الأردن

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: sahebsun@hotmail.com

الملخص:

تناول البحث مسألة كتابة الحديث في عصر الصحابة رضي الله عنهم، ودلالاتها الخاصة بالرواية، وكان استهلال البحث ببيان أن كتابة الحديث بدأت زمن النبي صلى الله عليه وسلّم، واستمرّت بعد وفاته عليه الصلاة والسلام بزيادة مطّردة؛ حيث زادت الحاجة إليها لحفظ نصوص السنة وضبط ما ينقل من الروايات التي كثر رواتها، وتعدّدت أسانيدها، وانتشر حفّاظها في بلاد ترامت أطرافها واتسعت رقعتها؛ بسبب الفتوحات التي رافقها نشر العلم والدعوة إلى الإسلام.

وتبيّن من البحث أن ضبط الحديث ونقله لم يقتصر على جانب الحفظ في الصدر ونقله شِفَاها، بل إنّ الاعتماد على الكتاب ظهر في عهد النبي صلى الله عليه وسلّم، حيث وجدت الصحف الحديثية لبعض الصحابة، وبرز من صحابة النبي من حرص على كتابة ما سمع منه صلى الله عليه وسلم، ثمّ كان بعد ذلك كتابة بعض التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم، وكتابة بعض الصحابة للتابعين.

وأخيرا؛ كان البيان لدلالات كتابة الحديث في عصر الصحابة، وهي دلالات كثيرة لها أهميتها، ولها ضرورتها، ومن هذه الدلالات أن أداء الحديث بالكتاب اتسع وزاد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن بدء التدوين الذي أمر به عمر بن عبد العزيز كان في آخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، وانّ ظهور الصحف الحديثية كان في وقت مبكر، حيث كان بدء ظهورها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

كلمات مفتاحية: كتابة الحديث، تدوين الحديث، الصحابة، رواية الحديث، علوم الحديث

The Writing of Hadith in the Companions' Time and its Indications related in Narration

Abstract:

This research discusses the issue of the writing of the Hadith in the Companions time and its indications related to narration. The research starts with an introduction about how the writing of Hadith had started during the Prophet's time, and continued after his death because of the increase in need for the preservation of the Hadith in all of its various narrations and the big number of narrators of its *isnad* which increased because of the Islamic conquers.

The research shows that memorization of the Hadith was not the only way of its preservation, and dependence on writing of Hadith started even in the Prophet's time where the companions produced *Suhuf* Hadith scripts at that time, and the successors followed their steps in the writing of the Hadith after them.

Finally, there was a discussion about the indications of the writing of Hadith during the Prophet's time, which are important and necessary indications, this phenomenon increased after the prophet's death, the order of the caliph Omar bin Abd al-Aziz of the official documentation of Hadith was at the end of the Companions' time which is relatively considered an early time.

Keywords: Writing of the hadith, Companions, Narration, Hadith Sciences

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيعدّ جيل الصحابة رضي الله عنهم الجيل الذي عاصر النّبي صلى الله عليه وسلّم، وفي الوقت نفسه هو الجيل الذي تلقى عنه التابعون الحديث والعلم. ولهذا فإنّهم يمثلون الحلقة الواصلة بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين المسلمين.

وكان تبليغ النبي صلى الله عليه وسلّم للعلم شفاهاً سواء أكان ذلك لكتاب الله أم لسنته، وقام الصحابة بتلقي ما ألقاه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلّم بعناية فائقة واهتمام بالغ، وقد ساعدهم في ذلك أخذهم العلم تلقياً وتبليغاً على أنّه عبادة وقربة إلى الله تعالى.

وحجم العلم الذي نقله الصحابة لم يكن صغيرًا، ولم يكن بالإمكان الاعتماد على حفظه كله بالصدر لنشره وتبليغه، ولهذا كان إلى جانب حفظه بالصدور حفظه بالسطور بتقييده وكتابته، وكان النبي صلى الله عليه وسلّم قد أعدّ فريقاً لكتابة ما يتنزل إليه من كتاب الله عرف بكُتّاب الوحي، وهذا الفريق كان يكتب بدقة ما يُملى عليه، ويضع الآيات في مواضعها بحسب ما يأتي به أمين الوحي جبريل عليه السلام.

وفيما يخص سنته صلى الله عليه وسلّم، فلم يقم النبي صلى الله عليه وسلم بإعداد فريق لتقييدها، بل ترك ذلك لجهد أصحابه، يحفظها منهم من يحفظها، ويكتبها منهم من يكتبها. ولم تكن الكتابة لها بصورة فيها الاستيعاب، ويعود ذلك لأمرين اثنين، أولهما: أنّ حفظ السنة يكفي فيه الحفظ بالمعنى إلا الأحاديث المتعبد بألفاظها. وثانيهما أنّ السنة تشمل أقواله صلى الله عليه وسلّم، وأفعاله، وتقريراته، وسيرته، وصفاته، وحجم ذلك كبير جداً وواسع إلى حدّ يصعب أن يكون له فريق من الصحابة يقيده. فكان هناك من يكتب الحديث وهناك من يحفظه.

وكتابة الحديث لم تتوقف بانتقاله صلى الله عليه وسلّم إلى الرفيق الأعلى، بل استمرت بعده، وتوسعت حتى أخذ بعضهم يكتب عن بعض، وبعضهم يكتب لغيره، وبعضهم يعجبه الحديث فيطلب من يقيده له.

وعصر الصحابة يشمل المدة التي عاشوها مع رسول الله صلى الله عليه وسلّم، ويمتد إلى المائة وعشرة من الهجرة حيث توفي آخر رجل منهم، وهو أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي رضي الله عنه. وبخصوص كتابة الحديث كانت الحاجة إليها تزداد يوماً بعد يوم؛ بسبب زيادة العلم ونمائه، واتساع بلاد الإسلام، وتشعب أسانيد الحديث التي يقع الوهم والخطأ فيها أكثر ممّا يقع في متونها.

أولا: مشكلة البحث:

يشيع بعضهم أنّ كتابة الحديث لم تقع في القرن الأول الهجري، وأنّها بدأت على رأس المائة الأولى للهجرة، بدعوة رسمية من عمر بن عبد العزيز؛ أمير المؤمنين يوم ذاك، حيث وجه كتبه إلى بعض أهل العلم وإلى أهل الآفاق، يدعوهم فيها إلى تتبع الأحاديث الشريفة وكتابتها. وانتشر في أوساط الطاعنين في الحديث في وقتنا الحاضر، أنّ كتابة الحديث كانت بعد قرن من وفاة النبي ﷺ؛ وهذه المدّة كافية لتزوير الأحاديث والكذب فيها، ووقوع الخطأ والوهم في روايتها، وحصول النسيان لها. والسؤال الرئيس في الدراسة هو: متى بدأت الكتابة لحديث النبي ﷺ وهل كانت في عصر الصحابة الذين استغرقت حياتهم القرن الأول ويزيد. ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1- هل وجدت كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ، وإذا وجدت فما صورها؟

2- ما المدة الزمنية التي استغرقها جيل الصحابة، وإلى أي تاريخ بقي جيلهم؟

3- ما حجم كتابة الحديث التي حصلت في عصر الصحابة رضي الله عنهم؟

4- ما دلالات هذه الكتابة التي تخص الرواية؟

ثانيا: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أنه يثبت أنّ كتابة الحديث بدأت منذ عهد النبي ﷺ، واستمرت بعد وفاته بصورة مطردة، وذلك للحاجة إلى ضبطها ونشرها وتطبيق أحكامها؛ في وقت اتسعت فيه رقعة البلاد الإسلامية، التي ظهرت حاجة الناس فيها لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وهديه.

ويظهر البحث أنّ حفظ السنة في عهد النبي ﷺ وعهد صحابته لم يقتصر على الحفظ في الصدور، بل لزم حفظها بالكتاب، وأن الكتابة للسنة في القرن الأول مثل الأساس لتدوينها. كما أبرز الباحث مدى الحاجة إلى دراسة معمقة تتناول واقع الرواية وواقع كتابة الحديث في القرن الأول الهجري، ثم إن البحث يدلل على أن ما أمر به عمر بن عبد العزيز رحمه الله من جمع الحديث وتدوينه؛ لم يقتصر على ما هو محفوظ في الصدور، بل قام على جزء مكتوب في صحف ونسخ خاصة.

ثالثا: أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث بالآتي:

1- بيان أن كتابة الحديث بدأت منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلّم واستمرت بعد وفاته بازدياد وتوسع.

2- التأكيد على أنّ حفظ السنة في عصر الصحابة سار في مسارين اثنين؛ الحفظ في الصدر والحفظ في الكتاب.

3- بيان أن عصر الصحابة في مدته زاد عن القرن الأول الهجري.

4- رد دعوى القائلين بأنّ كتابة الحديث كانت على رأس المائة الأولى للهجرة.

رابعا: خطة البحث:

تم تقسيم البحث بعد المقدّمة إلى تمهيد، وخمسة مطالب، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد: واشتمل على إباحة النبي ﷺ كتابة الحديث وسماحه بها، والفرق بين كتابة الحديث وتدوينه، وعصر الصحابة، وأهمية كتابة الحديث.

المطلب الأول: كتابة الصحابة الحديث عن رسول الله ﷺ.

المطلب الثاني: نقل الحديث بين الصحابة رضي الله عنهم كتاباً.

المطلب الثالث: كتابة الصحابة الحديث للتابعين.

المطلب الرابع: كتابة التابعين الحديث عن الصحابة.

المطلب الخامس: دلالات كتابة الحديث الخاصة بالرواية.

الخاتمة: واشتملت على الاستنتاجات التي توصل إليه البحث.

التمهيد

أولاً: إباحة النبي ﷺ كتابة الحديث وسماحه بها:

كتابة الحديث لم تنقطع منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلّم، بل إنّ الثابت بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر من كتب عنه، وأمر أحياناً أن يُكتب عنه، وكان قد كتب كتباً أرسلها إلى الملوك والقياصرة تحمل في طياتها الدعوة للإسلام. وفيما ثبت عنه أنّه قال لعبد الله ابن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما (أُكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حقٌّ)[1]، ويأمر من يكتب لأبي شاه خطبته يوم الفتح فيقول: (اكتبوا لأبي شاه)[2]، ثمّ إنّه صلى الله عليه وسلّم كتب إلى الملوك والقياصرة وغيرهم يدعوهم إلى الإسلام، وكتب كتاب الصلح مع المشركين في الحديبية، وغير ذلك ممّا يطول ذكره.

وإذا كان حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه يحمل النهي عن كتابة غير القرآن، فإنّ حديثه يشهد بصورة أخرى أن الكتابة كانت تحصل من الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: الفرق بين كتابة الحديث وتدوينه:

يخلط بعض الناس بين كتابة الحديث وتدوينه، من جهة عدم التفريق بينهما معنى وزمناً، حيث إنّ كتابة الحديث بدأت منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ووقعت من الصحابة الكرام رضي الله عنهم. وكانت كتابة بعضهم للحديث كتابة مباشرة؛ تقع عند سماعه من فم النبي صلى الله عليه وسلم، في حين أن تدوين الحديث كان على رأس المائة الأولى للهجرة.

ومن جهة المعنى؛ فإنّ الكتابة تعني الخطّ للحروف والكلمات. تقول: كَتَبَ الشيء يَكْتُبُهُ كَتْباً وكِتَاباً وكِتَابَةً، وكَتَّبه بمعنى خَطَّه[3]. والخطُّ الذي يعني النسخ للكلمات يتحقّق بالقليل ممّا يسجل على الورقة الواحدة أو بعض الورقة، ولا يحتاج إلى شمول وتوسع أو استيعاب. والناظر في الأحاديث لا يجد استخدام التدوين ويجد استخدام الكتابة، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلّم: (اكتبوا لأبي شاه)، وذلك حينما قال: (اكتبوا لي يا رسول الله)[4]، وقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص: (أُكْتُبْ فَوَالّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجْ مِنْهُ إِلاّ حَقٌّ)[5]، وقول ابي هريرة ﷺ: (مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثاً عَنْهُ مِنّي إلا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلا أَكْتُبُ)[6].

ومن باب التأييد للمعنى السابق فإنّ القرآن المنزل على عبده ورسوله ﷺ كان يتولاه كتبة الوحي الذين كانوا يكتبونه على الرقاع والحجارة، ولم يطلق عليهم اسم المدونين، كما أنّه لم يطلق على ما كان يكتب اسم القرآن المدوّن.

وأمّا التدوين فهو أوسع في معناه من الكتابة وأشمل، وذلك أنّ الدّيوان يطلق على مجتمع الصّحف كما في معاجم اللغة، وهذا المعنى ينسجم مع توجيه عمر بن عبد العزيز لأبي عمرو ابن حزم. ويتفق مع ما أعقب هذا التوجيه من ظهور دواوين الحديث المتمثلة بالكتب الجامعة للحديث التي بدأت مع بداية القرن الثاني الهجري.

قال إبراهيم بن سعد: "إنّ أول من وضع للناس هذه الأحاديث ابن شهاب"، ومثله قال مالك. وكان الزهري يقول: "لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني".

---

(1) أخرجه أبو داود وأحمد وغيرهما بإسناد حسن، فيه عبيد الله بن الأخنس (صدوق).
أبو داود، السنن، العلم، باب في كتاب العلم، ج3، ص318، ح3646؛ وأحمد، المسند، ج11، ص406، ح6802.

(2) البخاري، الجامع الصحيح، اللقطة، باب كيف تعرف لقطة مكة، ج3، ص125، ح2434؛ ومسلم، الجامع الصحيح، الحج، باب تحريم مكة وصيدها، ج2، ص988، ح1355.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة كتب، ج1، ص698.

(4) اسبق تخريجه في هامش "2".

(5) أخرجه أبو داود وأحمد وغيرهما بإسناد حسن، فيه عبيد الله بن الأخنس (صدوق).
أبو داود، السنن، العلم، باب في كتاب العلم، ج3، ص318، ح3646؛ وأحمد، المسند، ج11، ص57، ح6510.

(6) البخاري، الجامع الصحيح، العلم، كتابة العلم، ج1، ص34، ح113.

وخلاصة القول أنَّ الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلّم وصحابته هو كتابة الحديث، وليس تدوينه، وأنَّ الصحف التي وجدت في عهد الصحابة والتابعين لا يصح أن يطلق عليها مدونات حديثية. وأنَّ التدوين ظهر في أوائل القرن الثاني الهجري، ولم يكن قبل ذلك.

ثالثاً: عصر الصحابة:

سبب تقييد البحث بعصر الصحابة يعود إلى أنّ الصحابة رضي الله عنهم يمثلون الجسر الواصل بين الرسول صلى الله عليه وسلّم وبين أمَّته، ويمثلون الحلقة الأولى في سلسلة الأسانيد التي تنقل بها الأحاديث النبوية، فهم بمثابة العنق من الجسد، يصل الرأس بباقي البدن. وإذا تبين لنا هذا؛ عرفنا أن كتابة الحديث التي وقعت من الصحابة رضي الله عنهم، انتقلت إلى من جاء بعدهم من التابعين، وظهر لنا أنّ الصحابة يجمعون في نقل الرواية بين عهدين عهد النبي ﷺ المبلغ للوحي، وعهد التابعين الذين تلقوا عن الصحابة ما تحمّلوه عن النبي ﷺ.

ويحسن التنبيه إلى أنّ البحث في كتابة الحديث في عصر الصحابة رضي الله عنهم؛ يشمل كتابة الحديث عن رسول الله ﷺ، وكتابة التابعين عن الصحابة. وإذا ثبت من البحث أنّ الحديث كانت له كتابة وكان له قيد على عهد رسول الله ﷺ، فإنّنا نطمئن إلى أنَّ الحديث توجهت له عناية المسلمين – منذ أيامه الأولى– بطريقين؛ طريق الحفظ في الصدر وتثبيته بمذاكرته بصورة فردية وصورة جماعية[1]، وطريق الكتاب الذي يعالج آفة النسيان، ويحول دون ذهاب العلم واندثاره، والذي نبه إليه بعض الصحابة كعمر بن الخطاب ﷺ الذي قال: (قيّدوا العلم بالكتاب) [2]، وأنس بن مالك ﷺ الذي كان يقول لبنيه: (يا بني قيّدوا العلم بالكتاب)[3].

رابعاً: أهمية كتابة الحديث:

إنّ كتابة الحديث تعدّ طريقة مساندة لحفظه في الصدر، ولا يستغنى عنها في تثبيت العلم وديمومته، وهذا ما دعا الصحابة إلى العناية بها في حفظ السنة واستيعاب الحديث الشريف، وسوف يظهر لنا من الأمثلة المتعدّدة حجم الكتابة التي وقعت من الصحابة رضي الله عنهم لحديث النبي ﷺ.

وكتابة التابعين للحديث كانت سيراً على سنة الصحابة رضي الله عنهم، واتباعاً لمنهجهم في حفظ الحديث، وصيانته من الوهم والخطأ، وقد ساعدهم ذلك في ضبط الرواية التي تشعبت أسانيدها وتعدّدت طرقها بعد جيل الصّحابة. وقد ظهر من واقع تحمل الحديث ونقله أنَّ الحاجة لكتابته كانت تشتد وتتسع بالبعد عن عصر النبي ﷺ.

وممّا يدل على أهمية الكتابة أنّ أنس بن مالك ﷺ قال: (كنّا لا نعد علم من لم يكتب علمه علما)[4]، وقال منصور بن المعتمر [5] المعتمر [5] لإبراهيم النّخعي[6]: "إنّ سالماً[7] أتمّ منك حديثاً! قال: إنَّ سالماً كان يكتب"[1].

---

(1) الصاحب، محمد عيد. (1420هـ/ كانون الأول 1999م). المذاكرة وأثرها في الرواية، مجلة دراسات (علوم الشريعة والقانون) الجامعة الأردنية 26 (ملحق رمضان)، 541– 558.

(2) رواه الدّارمي، وفيه ابن جريج مدلس من المرتبة الثالثة وقد عنعنه، فهو ضعيف بسبب ذلك، ولكن الحاكم قال:"وقد صحت الرواية عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه قال قيدوا العلم بالكتاب".

انظر: سنن الدّارمي، المقدّمة، ج1، ص437، ح514؛ والحاكم، المستدرك، كتاب العلم، ج1، ص187، ح359.

(3) أبو خيثمة، العلم، 137– 138، وابن سعد، الطبقات الكبرى، 7/ 22؛ والخطيب، تقييد العلم 96.

(4) الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص96.

(5) منصور بن المعتمر بن عتاب بن عبد الله بن ربيعة، ويُقال: منصور بْن المعتمر بْن عَبد اللَّهِ بْن ربيعة، أبو عتاب الكوفي، امتدحه المحدثون وذكروا وذكروا من حفظه وعلمه ما رفع من شأنه. انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8، ص177؛ والمزي، تهذيب الكمال، ج28، ص547.

(6) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النخعي أبو عمران الكوفي، من العلماء المشهورين، وهو محدث وفقيه. انظر: المزي، تهذيب الكمال، الكمال، ج2، ص233.

(7) سالم: هو ابن أبي الجعد رافع الأشجعي الغطفاني مولاهم الكوفي. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص109.

ومسألة كتابة الحديث مسألة هامّة في جانب نقل الحديث وروايته، ولو رجعنا إلى كتب اللغة لوجدنا أنّ الكتابة تطلق على خطّ شيء من العلم أو من المعلومات على شيء؛ نحو صحيفة أو حجر أو عظم، من أجل حفظه. وتتمثل كتابة الحديث بكتابة حديث واحد أو عدّة أحاديث في ورقة واحدة تسمّى صحيفة، وأمّا التدوين، فيعني جمع الأحاديث في كتاب واحد، لأن التدوين في اللغة معناه جمع الشيء في ديوان، ومن ذلك أنّ عمر رضي الله عنه أول من دوّن الدواوين.

المطلب الأول

كتابة الصحابة الحديث عن رسول الله ﷺ

المدقق في رواية الحديث في عهد الصحابة؛ لا يمكنه إنكار تميز الصحابة في الحفظ والإتقان، وتفوقهم على من جاء بعدهم في ضبط الحديث[2]، ولكن هذا لا ينفي كتابتهم لحديث النبي ﷺ، وعنايتهم بتقييده، وحثهم على تثبيته بالكتابة. كما أنّ كراهية بعضهم لكتابة الحديث لا يفيد عدم وقوع ذلك من كثير منهم. وقد ثبت أنّ بعضهم كتب شيئاً من حديث النبي ﷺ، ثمّ رأى بعد ذلك أن يتلف ما كتب، ليس من باب كراهية الكتابة، أو عدم جوازها، وإنّما كان لمعنى آخر، نحو الخشية من وقوع الخطأ في الرواية، أو الخشية من الاعتماد على القراطيس وترك الحفظ في الصدر. ومن ذلك قول إبراهيم النخعي: "إنّه قلّ ما كتب إنسان كتاباً إلا اتكل عليه"[3]. وقال ابن عبد البر:"من كره كتابة العلم إنما كرهه لوجهين، أحدهما ألا يتخذ مع القرآن كتاباً يضاهي به، ولئلا يتكل الكاتب على ما كتب فلا يحفظ، فيقل الحفظ"[4].

وموضوع هذا المطلب يقسم إلى قسمين:

أولا: الصحف الحديثية التي كتبها الصحابة عن رسول الله ﷺ:

المتابع للحديث وروايته يجد عدداً من الصحف الحديثية كتبها الصحابة عن رسول الله ﷺ ، وهذه الصحف عددها ليس بالقليل، ويمكن بمجموعها أن تشكل صورة، تدل على أنّ كتابة الحديث كانت مشتهرة وراسخة في عصر النبي صلى الله عليه وسلّم؛ حيث أقرّها ولم يمنعها، بل إنّه أمر عبد الله بن عمرو بن العاص أن يستمر فيها؛ وذلك حينما منعته قريش عن الكتابة؛ بحجة أنّه صلى الله عليه وسلّم يتكلم في حال الرِّضى وفي حال الغضب، فقال له صلى الله عليه وسلّم: (أُكْتُبْ فَوَالّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجْ مِنْهُ إِلاّ حَقٌّ)[5]، وقد أكّد أبو هريرة كتابة عبد الله بن عمرو هذه فقال: (ما من أصحاب النَّبي صلى الله عليه وسلّم أحدٌ أكثرَ حديثاً عنه منِّي إلّا ما كان من عبد الله بن عمروٍ فإنَّه كان يكتبُ ولا أكتبُ)[6].

ومن أمثلة الصحف التي كتبها الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم:

1- صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

(1) رواه الدارمي، وقال حسين سليم أسد: "إسناده صحيح". انظر: السنن، المقدّمة، باب من لم ير كتابة الحديث، ج1، ص423، ح492.

(2) العكايلة، سلطان، والصاحب، محمد عيد. (1419هـ/ 1998م). أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث، مجلة دراسات (علوم الشريعة والقانون) الجامعة الأردنية25 (2)، 322- 341.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص271؛ وابن عبد البر، جامع بين العلم وفضله، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف، ج1، ص292.

(4) ابن عبد البر، المصدر السابق نفسه.

(5) أخرجه أبو داود بإسناد حسن، فيه عبيد الله بن الأخنس (صدوق).
أبو داود، السنن، العلم، باب في كتاب العلم، ج3، 318، ح3646.

(6) البخاري، الجامع، العلم، باب كتابة العلم، ج1، ص34، ح113.

قال أَبو جُحَيْفَةَ[1]: (قُلْتُ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟! قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَاكُ الْأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ)[2].

وعَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ[3]، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَائِرٍ إِلَى كَذَا، مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا، ...)[4].

الحديث الأول أخرجه البخاري في باب كتابة العلم، وفيه أجاب علي رضي الله عنه أبا جحيفة بأن المكتوب عنده هو كتاب الله تعالى وصحيفة فيها مجموعة من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن هذه الأحاديث التي حوتها الصحيفة: حديث لعن الله من ذبح لغير الله، وحديث لعن الله من غيّر مَنار الأرض، وحديث لعن الله من لعن والده، وحديث العقل، وحديث فكاك السير، وحديث لا يقتل مسلم بكافر[5]. والحديث الثاني أخرجه البخاري في باب حرم المدينة، وهو من الأحاديث التي اشتملت عليها صحيفة علي رضي الله عنه.

2- صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما:

وهذه الصحيفة تسمى بالصحيفة الصادقة، وقد سمعها عبد الله من النبي صلى الله عليه وسلّم ليس بينه وبينه أحد، وكانت أعز شيء عنده. قال مجاهد بن جبر المكي: "رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة، فسألته عنها، فقال: هذه الصادقة؛ فيها ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلّم ليس بيني وبينه فيها أحد"[6]، وكان يقول: "ما يرغبني في الحياة إلّا الصادقة والوهط، فأمّا الصادقة فصحيفة كتبتها من رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وأمّا الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها"[7].

ويظهر من الأثر أن الذي سمّى الصحيفة بالصادقة هو عبد الله بن عمرو ذاته، ولعله قصد بهذا الاسم أن الأحاديث في الصحيفة صحيحة ليس فيها وهم أو خطأ؛ لكونه كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة، ولأنه تلقاها من فم رسول الله صلى الله عليه وسلم غضة طرية.

3- صحيفة جابر بن عبد الله:

قال عاصم[8]: "عرضنا على الشعبي صحيفة جابر أو صحيفة فيها حديث جابر، فقال: ما من شيء فيه إلا سمعته من جابر، ولوددت أنكم انقلبتم منه كفافاً[1]"[2]. وقال أحمد: "كان قتادة[3] أحفظ أهل البصرة؛ لا يسمع شيئاً إلا حفظه، قرئت عليه صحيفة صحيفة جابر مرة فحفظها"[4].

---

(1) أبو جحيفة السوائي، أحد صغار الصحابة رضي الله عنه، مشهور بكنيته واسمه وهب بن عبد الله، ويقال له وهب الخير. نزل الكوفة، وبنى له بيتا فيها، وولاه علي رضي الله عنه على بيت المال في المدينة المذكورة، وكان في الفتنة في صف على وشهد معه المشاهد كلها. انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج4، ص1619.

(2) البخاري، الجامع الصحيح، العلم، باب كتابة العلم، ج1، ص33، ح111.

(3) يزيد بن شريك بن طارق التيمي، من كبار التابعين، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص602، رقم الترجمة 7729.

(4) البخاري، الجامع الصحيح، الحج، باب حرم المدينة، ج3، ص20، ح1870.

(5) ابن حجر، فتح الباري، ج4، ص85.

(6) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج2، ص 373، والرامهرمزي، المحدث الفاصل، 367.

(7) رواه الدارمي بإسناد ضعيف، فيه ليث بن أبي سليم (ضعيف الحديث بسبب اختلاطه وعدم تميز حديثه). ومسألة كتابة عبد الله بن عمرو عن رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة كما تقدّم في تمهيد البحث. والحديث رواه الدارمي في السنن، المقدّمة، باب من رخص في كتابة العلم، ج1، ص436، ح513.

(8) عاصم: هو ابن سليمان الأحول وهو من تلاميذ عامر الشعبي. انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج14، ص32.

ويظهر من كلام عاصم الأحول اشتهار صحيفة جابر رضي الله عنه، حيث قال: "عرضنا على الشعبي" بصيغة الجمع، ولم يقل: "عرضت على الشعبي" بصيغة الإفراد، ثمّ إنّ الإمام أحمد ذكر أنّ قتادة السّدوسي حفظ هذه الصحيفة لمّا قرئت عليه، ممّا يدل على أن أحاديث الصحيفة ليست كثيرة؛ بل قليلة العدد يمكن حفظها من القراءة الأولى.

ونجد في كتب السنّة أحاديث من صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنه، منها ما رواه أبو الزُّبَيْرِ محمد بن سلم المكي أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ كَتَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عُقُولَهُ[5] ثُمَّ كَتَبَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ[6] بِغَيْرِ إِذْنِهِ) ثُمَّ أُخْبِرْتُ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ [7]. وما رواه معمر بن راشد في جامعه قال: "في صحيفة جابر بن عبد الله موجبتان ومضعفتان ومثلاً بمثل، ... [8]" [9]. وعن عقيل بن معقل[10] قال: سمعت وهب بن منبه يقرأ صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، يذكر فيها أنَّ جابراً رضي الله عنه قال: أخبرني عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنّه سمع النَّبي صلى الله عليه وسلّم يقول، فذكر الحديث[11].

4- صحيفة سمرة بن جندب:

قال يحيى بن سعيد القطان في أحاديث سمرة التي يرويها الحسن البصري عنه: "سمعنا أنَّها من كتاب"[12].

وقال ابن أبي حاتم: "مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة روى صحيفة سمرة"[13].

ثانياً: الكتابة بأمر النبي ﷺ :

وهذه الأحاديث كانت على صورتين، الأولى: ما كانت كتابته بأمرٍ منه ﷺ بحسب ما تستدعيه الحاجة. والثانية: ما كانت كتابته بطلب من أحد الصحابة رضي الله عنهم.

وبخصوص الصورة الأولى فقد كانت أسبابها مختلفة، منها:

1- الرسائل التي أرسلها النبي صلى الله عليه وسلّم إلى الملوك والأمراء والعظماء يدعوهم فيها إلى الإسلام ويبين فيها تعاليمه، ومن ذلك كتابه إلى هرقل عظيم الروم[14]. وكتابه إلى كسرى ملك فارس[1].

---

(1) الكفاف: قدر الْكِفَايَة الَّتِي لَا فضل فِيهَا. انظر: ابن أبي نصر الحميدي، محمد بن فتوح، تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، ص: 442.

(2) البخاري، التاريخ الكبير، ج6، ص451.

(3) قتادة: هو ابن دعامة السّدوسي أبو الخطاب البصري من الثقات المتقنين لرواية الحديث. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص453.

(4) المزي، تهذيب الكمال، ج23، ص515؛ والذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص92.

(5) (على كل بطن عقوله): المراد بالبطن البطن من القبيلة وهو فوق الفخذ، والعقول: جمع عقل وهو الدية، والمعنى المراد؛ أن على كل بطن ما تغرمه العاقلة من الديات. انظر: الأصبهاني المديني، المجموع المغيث، ج1، ص170؛ وابن الجوزي، غريب الحديث، ج3، ص117.

(6) (يُتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ): أي أن ينسب إلى نفسه مولى رجل مسلم بغير إذن مولاه. انظر: القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج2، ص287.

(7) مسلم، الجامع الصحيح، العتق، باب تحريم تولي العتيق غير مواليه، ج2، ص1146، ح1507.

(8) باقي الحديث: (... فَأَمَّا الْمُوجِبَتَانِ: فَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ، قَالَ: وَأَمَّا الْمُضْعِفَتَانِ: فَمَنْ عَمِلَ حَسَنَةً كُتِبَتْ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَأَمَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ فَمَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً كُتِبَتْ عَلَيْهِ مِثْلُهَا). والحديث رواه مسلم من حديث جَابِرٍ، ولفظه: (أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الْمُوجِبَتَانِ؟ فَقَالَ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ). كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك به بالله دخل الجنة، ج1، ص94، ح93،

(9) معمر بن راشد، الجامع، ج11، ص183، ح20277.

(10) عَقيل: هو ابن مَعْقل بن منبه اليماني، ووهب بن منبه عمّه. انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج20، ص240.

(11) الفاكهي، أخبار مكة، ج2، ص366.

(12) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص157؛ والفسوي، المعرفة والتاريخ، ج3، ص11.

(13) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ترجمة 1261، ج8، ص276.

(14) انظر نصّ الكتاب في الصحيحين:

2- الكتب التي كتبها عليه الصلاة والسلام في الصلح والمعاهدات، ومن ذلك الكتاب الذي عقد فيه صلحاً مع المشركين يوم الحديبية. قال البراء ين عازب رضي الله عنه: (لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية، كتب علي بن أبي طالب بينهم كتاباً، فكتب: محمد رسول الله، ...الحديث)[2].

3- الكتب التي كتبها الرسول صلى الله عليه وسلّم إلى عمّاله، ومن ذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما؛ أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم كتب إلى معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: (أنّ من أسلم من المسلمين فله ما للمسلمين وعليه ما عليهم، ومن أقام على يهوديته أو نصرانيته فعلى كل حالم دينار أو عدله من المعافر، ...)[3].

وعن عمرو بن حزم رضي الله عنه (أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ بِكِتَابٍ فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ وَالدِّيَاتُ، وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، فَقُرِئَتْ عَلَى أَهْلِ الْيَمَنِ وَهَذِهِ نُسْخَتُهَا مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ إِلَى شُرَحْبِيلَ بْنِ عَبْدِ كُلَال، وَالْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ كُلَال، وَنُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ كُلَال، قَيْلِ ذِي رُعَيْنٍ، وَمَعَافِرَ، وَهَمْدَانَ أَمَّا بَعْدُ وَكَانَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ مَنِ اعْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا، عَنْ بَيِّنَةٍ فَإِنَّهُ قَوَدٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ...الحديث)[4].

والصورة الثانية: كتابة النبي صلى الله عليه وسلّم بطلب أحد الصّحابة، وشاهد ذلك:

البخاري، الجامع الصحيح، بدء الوحي، باب بدء الوحي، ج1، ص8، ح7؛ ومسلم، الجامع الصحيح، الجهاد والسير، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلّم إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، ج3، ص1393، ح1773.

(1) البخاري، الجامع الصحيح، العلم، باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم، ج1، ص23، ح64.

(2) البخاري، الجامع الصحيح، الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان وفلان بن فلان، ج3، ص184، ح2698؛ ومسلم، الجامع الصحيح، الجهاد والسير، باب صلح الحديبية في الحديبية، ج3، ص1409، ح1783.

(3) إسناده حسن بمجموع طرقه. رواه أبو داود في المراسيل بإسناد صحيح مرسلا عن الحكم بن عتيبة، ورواه ابن زنجويه بإسناد صحيح عن الحسن البصري مرسلا؛ ورواه البيهقي واللفظ له بإسناد ضعيف، فيه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي "متروك الحديث". وأصل الحديث صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي، بلفظ: (عَنْ مُعَاذٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْيَمَنِ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا، أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ - يَعْنِي مُحْتَلِمًا - دِينَارًا، أَوْ عَدْلَهُ مِنَ الْمَعَافِرِ - ثِيَابٌ تَكُونُ بِالْيَمَنِ).

انظر: أبو داود، المراسيل، ج1، ص133، ح 117؛ وابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد، الأموال، ص125، ح108؛ والبيهقي، السنن الكبرى، كتاب الجزية، باب كم الجزية، ج9، ص326، ح18671؛ أبو داود، السنن، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، ج2، ص101، ح1576؛ والترمذي، السنن، أبواب الزكاة، باب ما جاء في زكاة البقر، ج3، ص11، ح623؛ والنسائي، السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب زكاة البقر، ج3، ص15، ح2242.

(4) رواه النسائي بإسناد حسن، فيه عمرو بن منصور "صدوق"، وسليمان بن داود الخولاني مختلف فيه. وقد ذكر الزيلعي في نصب الراية ثناء جماعة من العلماء عليه، فقال: "وَقَدْ أَثْنَى جَمَاعَةٌ مِنْ الْحُفَّاظِ عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُد الْخَوْلَانِيِّ: مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيَّانِ، وَعُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ"، وقال ابن حجر في خلاصة الحكم عليه "صدوق".

انظر: النسائي، السنن الكبرى، القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول، ج6، ص373، ح7029؛ والزيلعي، نصب الراية، ج2، ص342؛ وابن حجر، التقريب، ص251.

وفي نصب الراية نقل الزيلعي أقوالًا لبعض الأئمة في هذا الحديث:

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "كِتَابُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي الصَّدَقَاتِ صَحِيحٌ".

وَقَالَ بَعْضُ الْحُفَّاظِ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ: "وَنُسْخَةُ كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ تَلَقَّاهَا الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ بِالْقَبُولِ، وَهِيَ مُتَوَارَثَةٌ، كَنُسْخَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ".

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: "لَمْ يَقْبَلُوهُ حَتَّى ثَبَتَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَسَوِيُّ: "لَا أَعْلَمُ فِي جَمِيعِ الْكُتُبِ الْمَنْقُولَةِ أَصَحَّ مِنْهُ، كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالتَّابِعُونَ يَرْجِعُونَ إلَيْهِ، وَيَدَعُونَ آرَاءَهُمْ". انظر: الزلعي، نصب الراية، ج2، ص342.

وقد ذكر ابن عبد البر، وابن الأثير، وابن حجر وغيرهم؛ استعمال النبيّ صلى اللّه عليه وسلّم عمرو بن حزم رضي الله عنه على نجران، وأنه كتب له كتابا في الفرائض والزكاة والديات وغيرها، وأنّ عمرًا قرأه على أهل اليمن.

انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب، ج3، ص1173؛ وابن الأثير، أسد الغابة، ج4، ص202؛ وابن حجر، الإصابة، ج4 ص412.

1- الحديث الوارد في خطبته صلى الله عليه وسلّم يوم الفتح، الذي يرويه أبو هريرة، وفيه أنّ رجلاً من أهل اليمن اسمه أبو شاه، قال: اكتب لي يا رسول الله. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اكْتُبُوا لِأَبِي شَاه)[1].

2- وعن صَفِيَّةُ وَدُحَيْبَةُ ابْنَتَا عُلَيْبَةَ، أَنَّ قَيْلَةَ بِنْتَ مَخْرَمَةَ رضي الله عنها، حَدَّثَتْهُمَا أَنَّهَا، كَانَتْ تَحْتَ حَبِيبِ بْنِ أَزْهَرَ أَخِي بَنِي جَنَابٍ، فَوَلَدَتْ لَهُ النِّسَاءَ ثُمَّ تُوُفِّيَ، ...، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تَكُونِي مِسْكِينَةً لَجَرَرْنَاكِ عَلَى وَجْهِكِ) أَوْ (لَجُرِرْتِ عَلَى وَجْهِكِ» - شَكَّ عَبْدُ اللهِ بْنُ حَسَّانٍ أَيُّ الْحَرْفَيْنِ حَدَّثَتْهُ الْمَرْأَتَانِ - أَتُغْلَبُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ تُصَاحَبَ فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا، فَإِذَا حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ هُوَ أَوْلَى بِهِ اسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: رَبِّ آسِنِي[2] مَا أَمْضَيْتُ، فَأَعِنِّي عَلَى مَا أَبْقَيْتُ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِحْدَاكُنَّ لَتَبْكِي، فَتَسْتَعِينُ لَهَا صُوَيْحِبَةً، فَيَا عِبَادَ اللهِ لَا تُعَذِّبُوا مَوْتَاكُمْ) ثُمَّ كَتَبَ لَهَا فِي قَطِيعَةِ أَدِيمٍ أَحْمَرَ (لِقَيْلَةَ وَالنِّسْوَةِ مِنْ بَنَاتِ قَيْلَةَ، أَلَّا يُظْلَمْنَ حَقًّا وَلَا يُكْرَهْنَ عَلَى مَنْكَحٍ وَكُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُسْلِمٍ لَهُنَّ نَصِيرٌ، أَحْسِنَّ وَلَا تُسِئْنَ، ...)[3].

وروي الحديث عن قَيْلَة رضي الله عنها مختصرا، قالت: أتيت النبي صلى الله عليه وسلّم، فصليت معه بعض الصلاة، فلما قضى الصلاة قمت، فنظر إليّ، ...، قالت: اكتب لي كتاباً. قالت، ومعي ثلاث بنات، فكتب: (من محمد رسول الله لقيلة والنِّسوةِ الثلاث؛ لا يظلمن حقاً، ولا يستكرهن على نكاح، ...)[4].

---

(1) انظر نصّ الكتاب في الصحيحين:

البخاري، الجامع الصحيح، كتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة اهل مكة، ج3، ص125، ح2434؛ ومسلم، الجامع الصحيح، الحج، باب تحريم مكّة وصيدها وخلاها، ج2، ص988، ح1355.

(2) آسِنِي: أَي اجْعَلْ لِي أُسْوَةً بِمَا تُعْطِي بِهِ. انظر لمعجم الكبير للطبراني، ج25، ص10.

(3) رواه الطبراني بطوله من حديث عبد الله بن حسان، وحكم عليه ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة قيلة رضي الله عنها، فقال: " وقد شرح حديثها أهل العلم بالحديث، فهو حديث حسن"، وقال ابن حجر في الإصابة: "روى حديثها عبد اللَّه بن حسّان العنبري عن جدّتيه: صفيّة ودحيبة ابنتي عليبة، وكانتا ربيبتي قيلة، وكانت قيلة جدّة أبيها- أنها قالت: قدمت على رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم ... الحديث بطوله، أخرجه الطّبراني مطوّلا. وأخرج البخاريّ في «الأدب المفرد» طرفا منه، وأبو داود طرفا منه أيضا، والتّرمذيّ من أول المرفوع إلى قوله: يتعاونان، قال: فذكر الحديث بطوله، وقال: لا نعرفه إلا من حديث عبد اللَّه بن حسان.

والحديث رواه البخاري عن موسى بن إسماعيل، ورواه أبو داود عن حفص بن عمر وموسى بن إسماعيل، ورواه الترمذي عن عبد حميد عن عفان بن مسلم الصفار، ورواه الطبراني عن محمد بن عبد الله الحضرمي، عن الحسين بن معمر بن عمرو المازني، ورواه عن أبي مسلم الكشي عن حفص بن عمر الضرير، ومعاذ بن المثنى والفضل بن الحباب كلاهما عن عبد الله بن سوار بن قدامة، ويعقوب بن إسحاق المخرمي عن عفان بن مسلم، ومحمد بن زكريا الغلابي عن عبد الله بن رجاء الغداني، ومحمد بن هشام بن أبي الدميك عن عبد الله بن محمد التيمي، سبعتهم: موسى بن إسماعيل، وحفص بن عمر، وعفان بن مسلم، والحسن بن معمر، وعبد الله بن سوار، وعبد الله بن رجاء، وعبدد الله بن محمد التيمي، رووه جميعا عن عبد الله بن حسان العنبري، عن جدتيه صفية ودحيبة ابنتي عليبة، عن قيلة رضي الله عنها.

انظر: البخاري، الأدب المفرد، باب، ص87، ح222؛ وأبا داود، السنن، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إقطاع الأرضين، ج3، ص177، ح، وكتاب الأدب، باب في جلوس الرجل، ج4، ص262، ح4847، والترمذي، السنن، كتاب الأدب، باب ما جاء في الثوب الأصفر، ج5، ص120، ح2814؛ والطبراني، المعجم الكبير، ج3، ص302، ح3469، و ج25، ص8، ص12، ح1، ح3.

وإسناد الحديث من طريق عبد الله بن حسان، ضعيف لجهالة صفية ودحيبة ابنتي عليبة، وقد روي من طريق أخرى ضعيفة، رواها الطبراني في المعجم الكبير (25/ 11)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، ثنا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ بَنِي الْعَنْبَرِ، عَنْ قَيْلَةَ.

وعلق شعيب الأرناؤوط على الحديث بقوله: "يقويه أن صفية ودحيبة يرويانه عن جدهما، وعبد الله بن حسان روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ويحسن الحديث بمجموع إسناديه، وقد حسن إسناده الحافظ ابن حجر في الإصابة". وحسن الألباني الحديث في كتابه صحيح الأدب المفرد.

انظر: الأرناؤوط، شعيب، تحقيق مسند الإمام أحمد، ج31، ص17؛ والألباني، محمد ناصر، صحيح الأدب المفرد، ص458؛

(4) الطبراني، المعجم الكبير، ج25، ص11، ح2.

المطلب الثاني

نقل الحديث بين الصحابة رضي الله عنهم كتاباً

من يتتبع علوم الحديث النبوي وما يخص كتابته وتدوينه، يجد الصحابة رضي الله عنهم اهتموا بكتابة الحديث، وشجعوا عليها كما تقدّم، وذلك لعلمهم أن هذا العلم دين، وأنّه بحاجة إلى حفظ وضبط. ولهذا كانت كتابة الحديث بين الصحابة على صور متعدّدة، تشير بمجموعها إلى وجود حركة علمية نشطة، وتبين أنّ الهمة العالية المتجهة لتلقي العلم ونشره، لم تخبو جذوتها، ولم تضعف حركتها – منذ انطلاقة الدين الحنيف–، بل توسعت وازدادت بتوسع رقعة البلاد الإسلامية، ودخول الناس في دين الله أفواجاً. ويمكن إبراز ما يخص هذا المطلب بالنقاط الآتية:

أولاً: ما كتبه الصحابة عن بعضهم:

اعتنى الصحابة رضي الله عنهم بحديث النبي ﷺ، فحفظوه في صدورهم وذاكروه حتى لايتفلت شيء منه، وحتى لا يقعوا في الوهم والخطأ، ومن الأمثلة على ذلك:

ما رواه ثَابِت عن أَنَس بن مَالِكٍ قال: حدثني مَحْمُودُ بن الرَّبِيعِ، عن عِتْبَانَ بن مَالِكٍ قال: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقِيتُ عِتْبَانَ، فقلت: حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ. قال: أَصَابَنِي في بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ، فَبَعَثْتُ إلى رسول اللَّهِ ﷺ: أَنِّي أُحِبُّ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتُصَلِّيَ في مَنْزِلِي، فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًّى. قال فَأَتَى النبي ﷺ وَمَنْ شَاءَ الله من أَصْحَابِهِ، فَدَخَلَ وهو يُصَلِّي في مَنْزِلِي وَأَصْحَابُهُ يَتَحَدَّثُونَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ أَسْنَدُوا عُظْمَ ذلك وَكُبْرَهُ[1] إلى مَالِكِ بن دُخْشُمٍ ...).

قال أَنَسٌ: فَأَعْجَبَنِي هذا الْحَدِيثُ، فقلت لِابْنِي: اكْتُبْهُ، فَكَتَبَهُ"[2].

فهذا الحديث الذي سمعه أنس بن مالك من محمود بن الربيع رضي الله عنهما أُعْجِب به، فأمر ابنه بكتابته له فكتبه، ومحمود بن الربيع أصغر سناً من أنس بن مالك، ومع ذلك فإنه لم يأنف أن يروي عنه هذا الحديث وأن يكتبه. وأن تكون روايته هذه من رواية الأكابر عن الأصاغر، التي ترشد إلى عناية أنس رضي الله عنه – وهو أحد الصحابة الأكرمين– بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، وحفظ سنته والحرص على نقلها.

ثانياً: ما كتبه الصحابة لبعضهم:

كان الصحابة رضي الله عنهم يستشعرون عظم الأمانة الملقاة على عاتقهم؛ فيما يخص تبليغ حديث النبي صلى الله وتعليم الناس أمور دينهم، وقد اتبعوا في سبيل ذلك كل الطرق واستخدموا كل الوسائل لتحقيق هذا الأمر، وكان من وسائلهم استخدام الكتابة التي تعد من أفضل الوسائل في إيصال العلم لمن بعد عن مصدره، وكانت على صورتين، إحداهما الكتابة بناء على طلب، والثانية الكتابة بدون طلب.

(أ) ما كتبه الصحابة بطلب:

تحمل الصحابة رضي االله عنهم الحديث عن بعضهم، وهذا التحمل كان بطريقين الأول طريق المشافهة، ولأمثلة على ذلك كثيرة، والثاني طريق الكتابة، وكان بعض ما كتبه الصحابة لغيرهم بطلب منهم، ومن الأمثلة على ذلك:

1– ما رواه النُّعْمَانُ بنُ بَشِيرٍ، عن عَائِشَةَ قالت: (أَرْسَلَ رسول اللَّهِ ﷺ إلى عُثْمَانَ بن عَفَّانَ، فَأَقْبَلَ عليه رسول اللَّهِ ﷺ، فلما رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَتْ إحْدَانَا على الأُخْرَى، فَكَانَ من آخِرِ كَلَامٍ كَلَّمَهُ أَنْ ضَرَبَ مَنْكِبَهُ وقال: يا عُثْمَانُ! إن اللَّهَ عز وجل عَسَى أَنْ يُلْبِسَكَ قَمِيصاً، فَإِنْ أَرَادَكَ الْمُنَافِقُونَ على خَلْعِهِ فَلَا تَخْلَعْهُ حتى تلقاني، يا عُثْمَانُ! إِنَّ اللَّهَ عَسَى أَنْ يُلْبِسَكَ قَمِيصاً، فَإِنْ أَرَادَكَ الْمُنَافِقُونَ على خَلْعِهِ فَلَا تَخْلَعْهُ حتى تلقاني ثَلَاثاً. فقلت لها: يا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! فَأَيْنَ كان هذا عَنْكِ؟ قالت: نَسِيتُهُ والله فما

(1) معْنَى قَوْله (أَسْنَدُوا عُظْمَ ذَلِكَ وَكُبْرَهُ): أي أَنَّهُمْ تَحَدَّثُوا وَذَكَرُوا شَأْنَ الْمُنَافِقِينَ وَأَفْعَالَهُمُ الْقَبِيحَةَ، وَمَا يَلْقَوْنَ مِنْهُمْ وَنَسَبُوا مُعْظَمَ ذَلِكَ إِلَى مَالِكٍ.
النووي، شرح صحيح مسلم، ج1، ص243.

(2) مسلم، الجامع الصحيح، الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة، ج1، ص61، ح33.

ذَكَرْتُهُ. قال فَأَخْبَرْتُهُ مُعَاوِيَةَ بن أبي سُفْيَانَ، فلم يَرْضَ بالذي أَخْبَرْتُهُ، حتى كَتَبَ إلى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنِ اكتبي إلي بِهِ، فَكَتَبَتْ إليه بِهِ كِتَاباً)[1].

2- وكَتَبَ مُعَاوِيَةُ إلى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها؛ أَنْ اكْتُبِي إلي كِتَابًا تُوصِينِي فيه ولا تُكْثِرِي عَلَيَّ. فَكَتَبَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها إلى مُعَاوِيَةَ: "سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي سمعت رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقول: (من الْتَمَسَ رضاء اللَّهِ بِسَخَطِ الناس، كَفَاهُ الله مُؤْنَةَ الناس، وَمَنْ الْتَمَسَ رضاء الناس بِسَخَطِ اللَّهِ، وَكَلَهُ الله إلى الناس) وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ"[2].

3- وكتب إليها أن اكتبي إلي بشيء سمعتيه من رسول الله ﷺ. فكتبت إليه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إنه من يعمل بغير طاعة الله، يعود حامده من الناس ذاماً)[3].

2- وعن ورّاد كاتب المغيرة بن شعبة، أنَّ معاوية كتب إلى المغيرة أن اكتب إليّ بحديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلّم. فكتب إليه المغيرة: إنّي سمعته يقول عند انصرافه من الصلاة: (لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، ...)[4].

(ب) ما كتبوه بدون طلب:

لم يكن بعض الصحابة ينتظر أن يطلب منه أحد أن يكتب إليه شيئاً سمعه من رسول الله ﷺ، فكان يبادر إلى كتابة الحديث ليبلغه غيره، وذلك من باب واجب أداء العلم الذي تلقاه، ومن الأمثلة الموضحة لذلك:

رَوَى ثُمَامَةُ بنُ عبد الله بن أنس، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هذا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إلى الْبَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرحمن الرَّحِيمِ هذه فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ التي فَرَضَ رسول اللَّهِ ﷺ على الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ الله بها رَسُولَهُ، فَمَنْ سُئِلَهَا من الْمُسْلِمِينَ على وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فلا يُعْطِ. في أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ من الْإِبِلِ فما دُونَهَا من الْغَنَمِ من كل خَمْسٍ شَاةٌ، فإذا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إلى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فإذا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إلى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فإذا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إلى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ، فإذا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إلى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فإذا بَلَغَتْ يَعْنِي سِتًّا وَسَبْعِينَ إلى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتَا لَبُونٍ، فإذا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إلى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فإذا زَادَتْ على عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِي كل أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وفي كل خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لم يَكُنْ معه إلا أَرْبَعٌ من الْإِبِلِ فَلَيْسَ فيها صَدَقَةٌ إلا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فإذا بَلَغَتْ خَمْسًا من الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ، وفي صَدَقَةِ الْغَنَمِ في سَائِمَتِهَا إذا كانت أَرْبَعِينَ إلى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فإذا زَادَتْ على عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إلى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، ...)[5].

---

(1) رواه أحمد، وعلق شعيب الأرنؤوط ومن معه على الحديث بأن إسناده صحيح. انظر: المسند، ج41، ص113، ح24566.

(2) رواه الترمذي وإسحاق بن راهوية، وفي إسناده راو مبهم، هو الذي يروي عنه عبد الوهاب بن الورد، ومع هذا فإن الألباني صحح الحديث في أكثر من كتاب من كتبه، وقال في السلسلة الصحيحة: "وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم غير الرجل الذي لم يسم ولكنه تابعي فيستأنس به، ويتقوى حديثه بالطرق المتقدمة. وجملة القول أن الحديث قد صح عن عائشة مرفوعا وموقوفا، ولا منافاة بين الأمرين لما سبق. والله أعلم. وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعا بلفظ: " من أسخط الله في رضى الناس سخط الله عليه، وأسخط عليه من أرضاه في سخطه، ومن أرضى الله في سخط الناس رضي الله عنه، وأرضى عنه من أسخطه في رضاه حتى يزينه، ويزين قوله وعمله في عينه".

والحديث رواه ابن حبان مرفوعا بدون ذكر المكاتبة، وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيق الكتاب: "إسناده حسن، عثمان بن واقد: صدوق ربما وهم. وباقي رجاله ثقات".

انظر: الترمذي، السنن، الزهد، باب منه، ج4، ص609، ح2414؛ والطيالسي، المسند، ج2، ص600، ح1175؛ والألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج2، ص1052، ح6097، وصحيح الترغيب والترهيب، ج2، ص547، ح2250، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، ج5، ص395؛ وابن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، كتاب البر والإحسان، باب ذكر رضا الله جل وعلا ...، ج1، ص510، ح276؛ والأرناؤوط، شعيب، تحقيق الإحسان، ج1، ص510.

(3) رواه الحميدي بإسناد صحيح. انظر: المسند، ج1، ص292، ح268.

(4) البحاري، الجامع الصحيح، الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال، ج8، ص100، ح6473.

(5) البخاري، الجامع الصحيح، الزكاة، باب زكاة الغنم، ج2، ص118، ح1454.

المطلب الثالث

كتابة الصحابة الحديث للتابعين

حرص الصحابة رضي الله عنهم على تبليغ ما تحملوه عن رسول الله ﷺ ، وكانوا يخشون من كتمانه، وكان حالهم حال أبي هريرة ﷺ الذي كان يقول: "...، وَلَوْلَا آيَتَانِ في كِتَابِ اللَّهِ ما حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ما أَنْزَلْنَا من الْبَيِّنَاتِ﴾ إلى قَوْلِهِ ﴿الرَّحِيمُ﴾ ..."[1].

ولم يقتصر نقل الصحابة للحديث على روايته شفاهاً، بل استخدموا الكتابة في هذا النقل، وهناك العديد من الآثار المؤيدة لذلك:

أولاً: ما كتبه الصحابة في إطار الفتوى والإجابة عن الأسئلة:

المتتبع لكتابة الحديث يجد أن الصحابة كانوا يُسألون عن بعض المسائل مكاتبة، وكانوا يستفتون في بعض الأحكام، وكان الصحابة رضي الله عنهم يكتبون إليهم جواباً عن أسئلتهم، لوجودهم في بلد غير بلد السائل، ومن الأمثلة على ذلك:

1- رَوَى يَزِيدُ بْنُ هُرْمُزَ أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خَمْسِ خِلَالٍ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَوْلَا أَنْ أَكْتُمَ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ أَمَّا بَعْدُ فَأَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصِّبْيَانَ وَمَتَى يَنْقَضِي يُتْمُ الْيَتِيمِ وَعَنْ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ فَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى وَيُحْذَيْنَ مِنْ الْغَنِيمَةِ[2]، ...)[3].

فهذا نجدة الحروري وهو من الخوارج يسأل ابن عباس رضي الله عنهما الذي كره إجابته عن سؤاله لبدعته، ولكن بسبب الخشية من كتمان العلم أجابه عما سأل وكتب إليه مضطرا [4]. وصنيع ابن عباس هذا يدل على حرص الصحابة على بذل العلم لمن أراده، وأنهم كانوا يجيبون من سأل كتابة إذا كان بعيدًا عنهم، أو إذا أراد السائل شيئا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم يكون محفوظًا عنده.

2- وَرَوَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدْيًا حَرُمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الحَاجِّ حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ، قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، «أَنَا فَتَلْتُ قَلاَئِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدَيَّ، ...)[5].

ورواية مسلم جاءت بزيادة لفظ (وَقَدْ بَعَثْتُ بِهَدْيِي فَاكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكِ)، بعد قوله: (حَرُمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ).

ونجد في هذا الحديث أن زيادا طلب من عائشة رضي الله عنها أن تكتب له برأيها؛ بعد أن كتب لها بفتوى ابن عباس رضي الله عنهما التي يقول فيها بأنه يحرم على المُهْدِي هديًا ما يحرم على الحاج حتى يذبح هديه. ويظهر من قوله (اكتبي لي بأمرك) ما يدل على وجود تحمل الحديث بالكتابة في عهد الصحابة رضي الله عنهم، وأن التحمل والأداء بالمكاتبة كان معلوما.

---

(1) البخاري، الجامع الصحيح، العلم، باب حفظ العلم، ج1، ص35، ح118.

(2) (يحذين من الغنيمة): أي يعطين منها. انظر: بطال الركبي، محمد بن أحمد، النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، ج2، ص295.

(3) مسلم الجامع الصحيح، الجهاد والسير، النساء يرضخ لهن ولا يسهم، ج3، ص1444، ح 1812.

(4) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، ج12، ص192.

(5) البخاري، الجامع الصحيح، الحج، باب من قلّد القلائد بيده، ج2، ص169، ح1700، ومسلم، الجامع الصحيح، الحج، باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب، ج2، ص957، ح1321.

ثانياً: ما كتبه الصحابة للتابعين لأغراض مختلفة:

كتب الصحابة للتابعين أحاديث كثيرة، وكانت هذه الكتابة لأغراض مختلفة، ومن هذه الأغراض الآتي:

1- الكتابة لتوجيه القضاة والعمال:

كان الصحابة رضي الله عنهم يكتبون إلى القضاة والعمال، يوجهونهم إلى ما يلزمهم في مهامهم، وفي أعمالهم، ويبينون لهم ما جاء في حديث النبي ﷺ من توجيه وإرشاد، ومن الأمثلة الموضحة لذلك:

رَوى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبِي وَكَتَبْتُ لَهُ إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ بِسِجِسْتَانَ: أَنْ لَا تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ)[1].

وعن مَرْوَانَ[2] أنّ معاوية كَتَبَ إليه: "أَيُّمَا رَجُلٍ سُرِقَ منه سَرِقَةٌ فَهُوَ أَحَقُّ بها بِالثَّمَنِ حَيْثُ وَجَدَهَا)[3].

2- الكتابة على وجه الإخبار:

قام الصحابة رضي الله عنهم بواجب العلم، فلم يقصروا في تبليغه ونشره. وإلى جانب تحديثهم بحديث النبي ﷺ في مجالسهم؛ فقد كانوا يكتبونه إلى من بَعُد من التلاميذ أو من غاب منهم، ومن الأمثلة المبينة لذلك:

رَوى سَالِم أَبو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَكَانَ كَاتِبَهُ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ)[4].

وَعَنْ أَبِي عُثْمَانَ النهدي عبْدِ الرّحْمنِ بنِ ملّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ وَنَحْنُ بِأَذْرَبِيجَانَ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، ...)[5].

وَعَنْ عبدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَتَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)[6].

3- الكتابة بطلب من التابعي:

حرص التابعون على تلقي العلم، وكانوا يجلسون إلى الصحابة رضي الله عنهم، يأخذون عنهم علم رسول الله ﷺ، ولم يكتف التابعون بالتلقي عن الصحابة شفاهاً، بل كانوا يكتبون إليهم طالبين منهم أن يكتبوا إليهم ما علموه من سنة رسول الله ﷺ، وممّا ورد في ذلك الآتي:

رَوى ابن أبي مليكة[7] قال: "كتبت إلى ابن عبّاس أن يكتب لي كتاباً، ...، قال: فدعا بقضاء علي فجعل يكتب منه أشياء"[8].

وعن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: "كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي نافع، أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلّم. قال: فكتب إليّ: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلّم يوم جمعة عشية رجم الأسلمي يقول: (لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، ...)"[1].

---

(1) البخاري، الجامع الصحيح، الأحكام، هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان، ج9، ص65، ح7158؛ ومسلم، الجامع الصحيح، القضاء، باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان، ج3، ص1342، ح1717.

(2) مروان: هو ابن الحكم بن أبي العاص الأموي، ولي المدينة غير لمعاوية رضي الله عنه. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج2، ص476.

(3) رواه أحمد بإسناد صحيح. انظر: المسند، ج29، ص507، ح17986.

(4) البخاري، الجامع الصحيح، الجهاد والسير، باب الجنة تحت بارقة السيوف، ج4، ص22، ح2818.

(5) البخاري، الجامع الصحيح، اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للناس، ج7، ص149، ح5828.

(6) البخاري، الجامع الصحيح، الشهادات، باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود، ج3، ص178، ح2668.

(7) ابن أبي مليكة: اسمه عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن جدعان المدني (ثقة فقيه)، وقد أدرك ثلاثين من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص409.

(8) مسلم، مقدّمة الصحيح، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، ج1، ص13.

ثالثاً: إملاء الصحابة الحديث على التابعين:

موضوع الإملاء عرف منذ عهد النبي ﷺ الذي كان يملي ما يتنزل عليه من وحي، وكان يملي على من يكتب له كتبه إلى الملوك، والقياصرة، والأمراء. وإملاؤه على علي ﷺ يوم الحديبية بنود الصلح ثابتة مشهورة. واهتدى الصحابة رضي الله عنهم بهديه ﷺ، وساروا على سنته في ذلك، بل تطور الأمر بعدهم ليصبح الأمر منظماً في مجالس عرفت بمجالس الإملاء.

وقد ورد من الآثار مايثبت إملاء الصحابة الحديث على التابعين، ومن هذه الآثار:

1- روى عبدُ اللَّهِ بنُ بُرَيْدَةَ، عن أبي سَبْرَة قال: كان عُبَيْدُ اللَّهِ بن زِيَادٍ يَسْأَلُ عَنِ الْحَوْضِ، حَوْضِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وكان يُكَذِّبُ بِهِ بعدما سَأَلَ أَبَا بَرْزَةَ، وَالْبَرَاءَ بن عَازِبٍ، وَعَائِذَ بن عَمْرٍو، وَرَجُلاً آخَرَ، وكان يُكَذِّبُ بِهِ، فقال أبو سيرة: أنا أُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ فيه شِفَاءُ هذا؛ إن أَبَاكَ بَعَثَ معي بِمَالٍ إلى مُعَاوِيَةَ، فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بن عَمْرٍو، فحدثني مما سمع من رسول اللَّهِ ﷺ، وَأَمْلَى علي، فَكَتَبْتُ بيدي، فلم أَزِدْ حَرْفاً ولم أنقص حَرْفاً، حدثني أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: (إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْفُحْشَ، أو يَبْغَضُ الْفَاحِشَ وَالْمُتَفَحِّشَ. قال: وَلاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حتى يَظْهَرَ الْفُحْشُ، وَالتَّفَاحُشُ، وَقَطِيعَةُ الرَّحِمِ، وَسُوءُ الْمُجَاوَرَةِ، وَحَتَّى يُؤْتَمَنَ الْخَائِنُ وَيُخَوَّنَ الأَمِينُ. وقال: ألا إِنَّ مَوْعِدَكُمْ حوضي، عَرْضُهُ وَطُولُهُ وَاحِدٌ، وَهُو كما بين آيلة وَمَكَّةَ، وهو مَسِيرَةُ شَهْرٍ، فيه مِثْلُ النُّجُومِ، أَبَارِيقُ شَرَابُهُ أَشَدُّ بَيَاضاً مِنَ الْفِضَّةِ، من شَرِبَ منه مَشْرَباً لم يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَداً). فقال عُبَيْدُ اللَّهِ: ما سمعت في الْحَوْضِ حَدِيثاً أَثْبَتَ من هذا. فَصَدَّقَ بِهِ، وَأَخَذَ الصَّحِيفَةَ، فَحَبَسَهَا عِنْدَهُ"[2].

2- وعَنْ وَرَّادٍ، كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ بِمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ وَرَّادٌ: فَأَمْلَى عَلَيَّ وَكَتَبْتُ بِيَدَيَّ: إِنِّي سَمِعْتُهُ يَنْهَى عَنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ الْمَالِ، وَعَنْ قِيلَ وَقَالَ[3].

وفي رواية عن وراد قال: كتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية، يملي علي، وأنا أكتب بيدي أن رسول الله ﷺ: قال: (... الحديث)[4].

المطلب الرابع

كتابة التابعين الحديث عن الصحابة

سار التابعون على منهج الصحابة، فاعتنوا بحديث النبي صلى الله عليه وسلّم، وقاموا بكتابته، وجمعه في الصحف، وهذه الكتابة وإن لم تكن لكل الحديث فإنها كانت للكثير منه، وربما كان لواقع الرواية أثر كبير في التوسع في كتابة الحديث، حيث تعددت طرق الحديث وزادت، وصارت الحاجة إلى ضبطها بالكتاب أمراً ملحاً.

ومادة هذا المطلب تقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الصحف التي كتبها التابعون:

لبعض التابعين صحف جمعوا فيها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وبعض هذه الصحف وصلتنا بصورة كاملة، لتكون وثائق تاريخية تثبت كتابة الحديث قبل المائة للهجرة، ولتؤكد أن تدوين الحديث وجمعه في المصنفات الجامعة، قام على مثل هذه الصحف، وعلى النسخ الحديثية. ومن الصحف التي كتبها التابعون:

---

(1) مسلم، الجامع الصحيح، الإمارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، ج3، ص1453، ح1822.

(2) رواه أحمد في مسنده، وقال شعيب الأرناؤوط: "صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف من أجل أبي سبرة، فإنه مجهول كما قال الذهبي في "الميزان"، وهو سالم بن سلمة الهذلي"، وقد قام الشيخ شعيب بمتابعة الحديث وتخريجه بصورة موسعة، فينظر ذلك في مكانه.

انظر: أحمد، المسند، ج11، ص63، ح6514، والأرناؤوط، شيعب، تحقيق مسند الإمام أحمد، ج11، ص63.

(3) رواه البخاري في الأدب المفرد، وقال الألباني:" صحيح".

البخاري، الأدب المفرد، باب عقوق الوالدين، ص20، ح16؛ والألباني، صحيح الأدب المفرد، ج1، ص125.

(4) القضاعي، مسند الشهاب، باب إن الله يبغض العفرية النفرية الذي لم يرزأ في جسمه ولا ماله، ج2، ص155، ح1088.

1- الصحيفة الصحيحة: وهي صحيفة كتبها التابعي همام ين منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وتعد هذه الصحيفة من أهم الوثائق التاريخية التي تثبت كتابة الحديث، وقد تم تحقيقها ونشرها، كما أنّ الإمام أحمد رواها كاملة في مسند أبي هريرة بسند واحد، وروى مسلم أحاديث منها وميز أحاديثها بعبارة: "عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث منها"[1].

2- صحيفة سليمان اليشكري عن جابر:

قال أبو حاتم الرازي: "جالس سليمان اليشكري جابراً، فسمع منه وكتب عنه صحيفة، فتوفى وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبو الزبير وأبو سفيان الشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة"[2].

وقول أبي حاتم هذا فيما يخص رواية أبي الزبير، وأبي سفيان الشعبي، وقتادة، يدل على شهرة هذه الصحيفة عند المحدثين.

3- صحيفة بشير بن نهيك[3] عن أبي هريرة:

قال بشير: "كتبت عن أبي هريرة كتاباً، فلما أردت أن أفارقه، قلت: ياأبا هريرة إنّي كتبت عنك كتاباً، فأرويه عنك؟ قال: نعم، اروه عني" وفي رواية قال: "فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أُفَارِقَهُ، أَتَيْتُهُ بِكِتَابِهِ فَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ لَهُ: هَذَا سَمِعْتُ مِنْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ"[4].

القسم الثاني: كتابة بعض الحديث:

وردت آثار كثيرة تبين أن التابعين كتبوا عن الصحابة، وأن بعض الصحابة كانت لهم مجالس للتحديث، وفي هذه المجالس كان يُكتب عنهم من غير ممانعة منهم، ممّا يدل على أنّ كتابة الحديث كانت معلومة، وأن الحاجة لتثبيته بالكتاب كانت مطلوبة، وبخاصة مع كثرة الطرق، واتساع الرواية وتداولها في الأقطار الإسلامية المتعددة، ومن الأمثلة على هذه الكتابة:

1- روى إسحاق بن البهلول قال: حدثني جدي حسان قال: "خرجت في وفد من أهل الأنبار إلى الحجاج إلى واسط نتظلم إليه من عامله علينا ابن الرفيل، فدخلت ديوانه فرأيت شيخا والناس حوله يكتبون عنه، فسألت عنه، فقيل لي: أنس بن مالك، فوقفت عليه فقال لي: من أين أنت؟ فقلت: من الأنبار؛ جئنا إلى الأمير نتظلم إليه. فقال: بارك الله فيك. فقلت: حدثني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ يا خادم رسول الله. فقال: سمعته ﷺ يقول: (مر بالمعروف وانه عن المنكر ما استطعت) وأعجلني أصحابي، فلم أسمع منه غير هذا الحديث"[5].

2- وعن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب قال: كنت انطلق أنا ومحمد بن علي أبو جعفر ومحمد بن الحنفية إلى جابر بن عبد الله الأنصاري، فنسأله عن سنن رسول الله وعن صلاته، فنكتب عنه ونتعلم منه"[6].

3- وعن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ قال: "كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، فِي طَرِيقِ مَكَّةَ لَيْلًا، وَكَانَ يُحَدِّثُنِي بِالْحَدِيثِ فَأَكْتُبُهُ فِي وَاسِطَةِ الرَّحْلِ، حَتَّى أُصْبِحَ فَأَكْتُبَهُ"[1].

---

(1) مثال ذلك ما رواه مسلم قال: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِذَا تَحَدَّثَ عَبْدِي بِأَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً، فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ حَسَنَةً مَا لَمْ يَعْمَلْ، ...). انظر: مسلم، الجامع الصحيح، الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت ...، ج1، ص117، ح129.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4، ص136.

(3) بشير بن نهيك السدوسي أَبُو الشعثاء البَصْرِيّ، وروايته عن أبي هريرة في الكتب الستة، قال الذهبي: "العالم الثقة". انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج4، ص181؛ والذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص480.

(4) روى الأثر جماعة من المصنفين، وإسناده صحيح كما قال حسين سليم أسد في تحقيقه سنن الدارمي.

انظر: أبو خيثمة، العلم، ح154، ص35؛ وأحمد، العلل ومعرفة الرجال، ج1، ص214، ح238؛ وابن أبي شيبة، المصنف، باب من رخص في كتاب العلم، ج5، ص295، ح26242؛ الدارمي، السنن، المقدمة، باب من رخص في كتابة العلم، ج1، ص435، ح511؛ والخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص101.

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج8، ص258.

(6) الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص104، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ج32، ص259.

4- وعن عبد اللَّهِ بن حَنَشٍ قال: "رَأَيْتُهُمْ يَكْتُبُونَ عِنْدَ الْبَرَاءِ بِأَطْرَافِ الْقَصَبِ على أَكُفِّهِم"[2].

المطلب الخامس

دلالات كتابة الحديث الخاصة بالرواية

كتابة الحديث في عصر الصحابة لها دلالات متعددة، وسوف أعرض في هذا المطلب للدلالات التي تخص الرواية، ومن أهم هذه الدّلالات الآتي:

أولاً: الكتابة في عصر الصحابة رضي الله عنهم لم تكن نادرة كما يصورها بعض الناس وكما هو شائع عند بعض المعاصرين، بل كانت واسعة ومنتشرة، وقد اعتنى بها المسلمون منذ الأيام الأولى للإسلام. ومع كون حفظ الحديث وضبطه في الصدر كان هو الغالب في عهد النّبي صلى الله عليه وسلّم، إلا أنّ كتابته ازدادت واتسعت بعد انتقاله صلى الله عليه وسلّم إلى الرفيق الأعلى. ومن هنا لا يمكن التهوين من أمرها ولا التقليل من شأنها في ذلك العهد.

ووجود كتابة الحديث وتقييده منذ فترة مبكرة، وبالتحديد في عهد النبي صلى الله عليه وسلّم وأثناء وجوده وحياته، يفيد أنّ الصحابة والمسلمين من بعدهم لم يتركوا وسيلة لحفظ الحديث وضبطه إلا استخدموها، فالصحابة مع كون قرائحهم صافية وسرائرهم نقية، وحفظهم للحديث كان على أفضل صورة؛ إلا أنّهم لم يركنوا إلى ضبط الحديث عن طريق حفظه في الصدر، بل جعلوا مع ذلك حفظه بالكتاب، الذي يعد من أفضل أسباب حفظ العلم وتثبيته، وأيسر وسيلة للتواصل بين العلماء عبر الأجيال المتعاقبة.

ثانيًا: يغيب عن بال بعضهم أنّ عصر الصحابة امتد إلى المائة وعشرة من الهجرة[3]، وكتابة الحديث من قبل الصحابة أو من قبل التابعين في هذا العصر؛ مَثّل الأساس لتدوين الحديث وجمعه في المصنفات الجامعة، وأنّ أمر عمر بن عبد العزيز رحمه الله لأبي بكر بن حزم[4] بجمع الحديث، خوفاً من دروس العلم وذهاب العلماء، وكذلك طلبه من ابن شهاب الزهري بكتابة السنن وبجمعها[5]، وكتابته إلى الآفاق للقيام بالأمر ذاته[6]، كلّ ذلك كان بناء على وجود أحاديث مكتوبة في الصحف وفي النسخ الحديثية، لأنّه لا يمكن فهم هذا التوجيه، أنه أمر بجمع الحديث من صدور الرجال ومن أفواه المحدثين المنتشرين في طول البلاد وعرضها.

ونص الكتاب الذي كتبه عمر بن عبد العزيز لأبي بكر بن حزم، كما أورده البخاري في صحيحة[7] كان بهذه الكلمات: "انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإنّي خفتُ دُرُوس العِلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النّبي صلى الله عليه وسلّم، ولْتُفْشُوا العلم، ولْتَجلسوا حتى يُعَلَّم من لا يعلم، فإنّ العلم لا يهلك حتى يكون سرّاً".

---

(1) رواه الدارمي بإسناد صحيح. انظر: السنن، المقدمة، باب من رخص في كتابة العلم، ج1، ص438، ح516.

(2) رواه أحمد والدارمي، وعلق حسين سليم أسد محقق سنن الدارمي فقال: "إسناده صحيح".

أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ج1، ص213، ح231؛ والدارمي، السنن، المقدمة، باب من رخص في كتابة العلم، ج1، ص439، ح520.

(3) هذه المدّة حدّدها الرسول ﷺ بقوله: (أرأيتكم ليلتكم هذه، فإنّ رأس مائة سنة منها لا يبقى ممّن هو على ظهر الأرض أحد)، وهذا القول قاله رسول الله ﷺ بعد صلاة العشاء، وجاء في رواية جابر أنّ ذلك كان قبل موته ﷺ بشهر.

انظر: البخاري، الجامع الصحيح، العلم، باب السمر في العلم، ج1، ص34، ح116؛ ومسلم، الجامع الصحيح، فضائل الصحابة، باب قوله لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة، ج4، ص1965، ح2537.

(4) أبو بكر بن حزم، هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، نسبه إلى جدّ أبيه، وأبو بكر تابعي فقيه، أمَّره عمر بن عبد العزيز على المدينة وقضائه بعد أن قاضيا، وكتب إليه أن يكتب له من العلم من عند عُمَرة بنت عَبْد الرحمن والقاسم بْن مُحَمَّد، فكتبه له.

انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج33، ص140؛ وابن حجر، فتح الباري، ج1، ص194.

(5) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر الرخصة في كتاب العلم، ج1، ص331.

(6) ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص195.

(7) هذا النص جاء به البخاري معلقاً في ترجمة باب كيف يقبض العلم من كتاب العلم. انظر: الجامع الصحيح، ج1، ص31.

وعلق ابن حجر على عبارة **(فاكتبه)** فقال: "يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي"[1].

وفي رواية، أنّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة :"أن انظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم فاكتبوه، فإنّي خفت دُرُوس العلم وذهاب أهله"[2].

ويظهر من هذه الروايات بمجموعها أنّ عمر بن عبد العزيز كلّف جهات متعددة للقيام بهذه المهمّة، وهي مهمة جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم وتدوينه.

وإذا ما نظرنا في طبقة عمر بن عبد العزيز وأبي بكر عمر بن حزم وابن شهاب الزهري، نجد أنّهم من طبقة التابعين، وأنّ هذا الأمر صدر من أمير المؤمنين وبعض الصحابة على قيد الحياة، لأنّ أبا الطفيل عامر بن واثلة الليثي كان آخرهم وفاة، وكانت وفاته سنة مائة وعشرة للهجرة.

وقد بيّن ابن شهاب أنّه نفذ أمر عمر بن عبد العزيز فقال: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفتراً"[3].

قال ابن شهاب: "لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني"[4].

وقال مالك بن أنس: "أول من دون العلم ابن شهاب"[5].

وقال إبراهيم بن سعد: "إن أول من وضع للناس هذه الأحاديث؛ ابن شهاب"[6].

ثالثًا: ظهرت كتابة الحديث في مجموعات صغيرة عرفت بالصحف الحديثية أو النسخ الحديثية في وقت مبكر، وأول ما ظهرت كانت على عهد النبي ﷺ الذي لم ينكرها، بل كان يحث بعض أصحابه عليها، كحثه عبد الله بن عمرو ابن العاص بقوله: **(أكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق).**

رابعًا: ما دعا إليه عمر بن عبد العزيز كان جمع الأحاديث وتدوينها ولم يدع إلى كتابتها، لأنّ مسألة كتابة الحديث كانت غير متصورة، حيث لا يمكن لأبي بكر بن حزم أو لابن شهاب الزهري أن يعلن للناس أنّ من كان يحفظ حديثاً أو أحاديث فليأت بها من أجل كتابتها من فمه.

خامسًا: من الطبيعي أن تزداد كتابة الحديث بعد وفاة النبي ﷺ ، وذلك لأسباب منها:

1- سعة السنة وكثرة الأحاديث والآثار الواردة عن النبي ﷺ وصحابته.

2- زوال السبب المانع من الكتابة في حديث أبي سعيد الخدري، حيث كمل ما تنزل من آيات الكتاب على رسول الله ﷺ، وتم جمعه في عهد أبي بكر الصديق ﷺ، ولهذا ليس غريباً أن تتوجه همم الصحابة في الكتابة إلى السنة النبوية.

3- ظهور الوضع في الحديث، الذي جعل أهل العلم يسألون عن الأسانيد، والكتابة من الأسباب التي تضبط الطرق وتمنع من الخلط والخطأ فيها.

سادسًا: ليس صحيحاً ما يطرحه المستشرقون من أنّ كتابة الحديث كانت على رأس المائة الأولى للهجرة، حيث كان الأمر بتدوين الحديث في هذا التاريخ، ولم يكن موجهاً إلى كتابته، والأحاديث والآثار في ذلك كثيرة.

---

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص194.

(2) رواه الدارمي والخطيب البغدادي، وعلق حسين سليم أسد على الحديث فقال: "إسناده صحيح".
انظر: السنن، المقدمة، باب من رخص في كتابة العلم، ج1، ص431، ح505؛ وتقييد العلم، ج1، ص106.

(3) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر الرخصة في كتاب العلم، ج1، ص331.

(4) الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص4.

(5) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر الرخصة في كتاب العلم، ج1، ص331.

(6) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج1، ص633.

سابعًا: ذهب بعض العلماء إلى أن الصحابة والتابعين كانوا قبل تدوين الحديث يعتمدون على الحفظ، ومن هؤلاء ابن حجر والعيني؛ اللذان علقا على الكتاب الذي أرسله عمر بن عبد العزيز لأبي بكر ابن حزم، فقالا: "وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ ، فلما خاف عمر بن عبد العزيز – وكان على رأس المائة– من ذهاب العلم بموت العلماء، رأى أن في تدوينه ضبطاً له وإبقاءً"[1]. وعلى هذا الرأي الكتاني الذي قال: "وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين لا يكتبون الحديث، ولكنّهم يؤدونه لفظاً ويأخذونه حفظاً؛ إلّا كتاب الصدقة وشيئاً يسيراً؛ يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء، حتى خيف عليه الدروس، وأسرع في العلماء الموت، فكتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله على المدينة أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري التابعي، ..." [2].

وهذا الذي قاله ابن حجر والعيني؛ إن أرادا به أنّ الغالب في رواية الحديث وتبليغه كان يقوم على المشافهة، فهذا أمر مقبول ومنسجم مع واقع الرواية في القرن الأول الهجري، ولكن مع قبوله يجب التأكيد على أنه رافق ذلك تقييداً له، وهو تقييد لم يكن له ترتيب معين. وإن قصدا – رحمهما الله– أنّ كتابة للحديث لم يعتن بها الصحابة والتابعون في القرن الأول الهجري، فهو أمر ترده الأخبار الكثيرة التي يطول ذكرها، والتي تبيّن عناية المسلمين واهتمامهم بكتابة الحديث منذ عهد النّبي ﷺ.

وأمّا قول الكتاني فهو صريح في نفي كتابة الحديث في القرن الأول الهجري، والأخبار التي ورد شيء منها في هذا البحث، ترده ولا تقبله.

والناظر في توجيهات عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم وإلى ابن شهاب الزهري، وإلى غيرهما، وفي الكلمات التي تضمنها كتابه، يفهم منها معان عدّة، منها:

1– توجيهات عمر بن عبد العزيز – رحمه الله– بخصوص جمع الحديث وتدوينه جاءت منسجمة مع واقع الدولة الإسلامية، التي صارت مترامية الأطراف، والتي تفرق فيها الصحابة والعلماء، وصار من الصعوبة بمكان أن يصل المتلقي للحديث؛ إليهم كلّهم، ولو أفنى في ذلك عمره كلّه، فكان تكليفه بأن تجمع كل جهة ما عندها؛ الخطوة الأولى في تصنيف المصنفات الجامعة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

2– إفشاء العلم ونشره لا يمكن أن يتحقق بدون أن يكون مدوناً في كتب خاصة يتم نشرها، وينسخ منها النسخ العديدة التي يتم تداولها ويكون الاعتماد عليها بصفتها مصادر الحديث والسنة، وهذا الفهم يمكن أخذه من قول ابن شهاب الزهري الذي بين أنّه كتب عدّة دفاتر، وتم إرسال كل دفتر إلى جهة من الجهات.

3– قصد عمر بن عبد العزيز من تدوين الحديث، جلوس العلماء للناس لتعليمهم. والعلاقة بين تعليم الناس وتوفير الكتب معروفة عند أهل العلم، حيث إنّ وجود النسخ من الكتب يساعد طلبة العلم على متابعته، ويشجعهم على الاستزادة منه.

4– يعدّ حفظ العلم في الصدر صورة من صور خفائه، لأنّه لا يظهر إلّا في حال ما أخرجه صاحبه، وأما في حال بقائه في صدر صاحبه، فلا يستفيد منه أحد، وهذا الذي ذهب إليه عمر بن عبد العزيز بقوله: "فإنّ العلم لا يهلك حتى يكون سراً". ويدخل في معنى الخفاء تبليغ العلم لعدد قليل من الناس، ودليل ذلك قول أبي هريرة رضي الله عنه: (حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلّم وعاءين، أمّا أحدهما فبثثته، وأمّا الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم)[3].

ثامنًا: من الأمثلة المعروضة لكتابة الحديث؛ يظهر للدارس أنّ حركة العلم كانت نشطة، وأنّ هذا النشاط بالتعليم والتبليغ؛ لم يقتصر على التبليغ مشافهة، وإنمّا انضم إليه التعليم والتبليغ بالكتاب، وهذا ما أعطى الحركة العلمية قوتها وزخمها بسبب وجود الكتابة، التي تعدّ فيما أرى سبباً لاستمرار العلم وبقائه ونمائه.

---

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص194؛ والعيني، عمدة القاري، ج2، ص129.

(2) الكتاني، الرسالة المستطرفة، المقدمة، ص3.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، العلم، باب حفظ العلم، ، ج1، ص35، ح120.

تاسعًا: كتابة الحديث لم يكن مبعثها سبب واحد، وإنّما كان مبعثها أسباباً متعدّدة، ودوافع مختلفة، فبعض هذه الكتابة كانت لحفظ الحديث وضبطه، وبعضها للتعليم والتوجيه، وبعضها كان جواباً عن سؤال أو بيان حكم، وبعضها كان تصحيحاً لرأي أو لفتوى، إلى غير ذلك من الأسباب التي تدرك من ثنايا البحث.

عاشرًا: لم يراع في كتابة الحديث في عصر الصحابة الاستقصاء والشمول، ولم يتم ترتيبها في مجموعات موضوعية. ووجود من كتب في موضوعات معينة، مثل كتابة مجاهد ما يخص التفسير عن ابن عباس، لا ينفي أنّ الغالب في هذه الكتابة كانت كتابة عامة لا نظر فيها للموضوعات أو المسانيد.

الخاتمـــــة

بعد الانتهاء من البحث، وبعد الدراسة والتحليل لموضوعاته، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

1- إذا كان حديث أبي سعيد الخدري ﷺ يحمل النهي عن كتابة الحديث، فإنّ الأحاديث الواردة في إباحة ذلك كثيرة، وقد جاء ما يؤيدها من الأحاديث القولية والفعلية.

2- كتابة الحديث في النسخ والصحف سبقت تدوينه، كما أنّ التفريق بين الكتابة والتدوين أمر بالغ الأهمية في دفع الإشكالات والشبهات التي يثيرها المستشرقون وأتباعهم.

3- استثمر الصحابة رضي الله عنهم إمكاناتهم في كتابة الحديث، ووضعها في مجموعات صغيرة عُرفت بالصحف الحديثية والنسخ الحديثية.

4- يتبين للمدقِّق أن حفظ الحديث وضبطه سار في مسارين متوازيين منذ أيامه الأولى، الأول منهما الحفظ في الصدر، والثاني منهما الحفظ في الكتاب.

5- الحفظ في الصدر كان السائد والغالب في أيامه الأولى، ثمّ ما لبث أن انتقل حفظ الحديث بالتدريج إلى أن يكون السائد فيه التقييد بالكتاب.

6- الكتابة في عصر الصحابة وكبار التابعين لم تكن نادرة بالصورة التي يظهرها كثير من الكتاب والباحثين. والأخبار الوادة في هذا الباب تظهر خلاف ذلك.

7- كانت كتابة الحديث في الصحف والنسخ هي الأساس لمرحلة جمع الحديث وتدوينه، وإخراجه في مصنفات جامعة.

9- كانت الحاجة لكتابة الحديث وحفظه في الكتاب تزداد يوماً بعد يوم، كلما ابتعد المسلمون عن عهد النبي ﷺ، وطال إسنادهم في رواية الحديث ونقله.

8- من الأمثلة الكثيرة التي اشتمل عليها البحث، يتبين للباحث أن حركة العلم كانت نشطة وواسعة، وهذا النشاط العلمي رافقه نشاط في كتابة الحديث.

9- كتابة الحديث في عصر الصحابة لم يكن مبعثها سبباً واحداً، بل كان مبعثها أسباباً متعددة، ووراؤها دوافع مختلفة، نحو التوجيه والإرشاد، والقيام بواجب التبليغ عن رسول الله ﷺ، وتوجيه الأمراء.

10- ظهر من البحث أنّ النشاط العلمي في مجال السنة لم يكن قائماً على حفظ الأحاديث فقط، بل صاحب ذلك كتابتها ثمّ تدوينها.

11- وُجِدَ في الصحابة من كتب الحديث لتلاميذه، وهذه الكتابة تعزز الثقة بما نقل إلينا من حديث، وتدفعنا إلى قبوله.

12- إذا عرفنا أن جيل الصحابة امتد إلى المائة وعشرة من الهجرة الشريفة، فهذا أمر يجعلنا نقول: إن ما تم تدوينه من حديث بأمر عمر بن عبد العزيز، بدأ في عصر الصحابة رضي الله عنهم.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الشيباني الجزري.(1415ه/ 1994م). أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق علي محمد معوض وآخر، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- أحمد بن محمد بن حنبل:
- العلل ومعرفة الرجال. (1422 هـ/ 2001م.). تحقيق وصي الله بن محمد عباس، ط2، الرياض، دار الخاني.
- المسند. (1421هـ/ 2001م.). تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الأرناؤوط، شعيب:
- تحقيق الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. (1408ه/ 1988م). ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- تحقيق مسند الإمام أحمد .(1421ه / 2001م). بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين:
- صحيح الأدب المفرد. (1418ه / 1997م). ط4، الجبيل – لبنان، دار الصديق للنشر والتوزيع.
- صحيح الترغيب والترهيب. (1421ه/ 2000م). ط1، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، بيروت، المكتب الإسلامي.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل:
- الأدب المفرد. (1409ه/ 1989م). تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط3، بيروت، دار البشائر الإسلامية،
- التاريخ الكبير، حيدر آباد، الدكن، دائرة المعارف العثمانية.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. (1422هـ). تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، شرح وتعليق مصطفى البغا، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية).
- ابن بطال الركبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان (1991م)، النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِيرِ غريبِ أَلْفَاظِ المهَذّبِ، تحقيق ودراسة مصطفى عبد الحفيظ، مكة المكرمة، المكتبة التجارية.
- ابن بلبان، علاء الدين علاء بن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. (1408ه/ 1988م). تحقيق وتخريج شعيب الأرناؤوط، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى. (1424 هـ / 2003م). السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط3، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة. (1395 هـ/ 1975م). السنن، تحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر وآخرين، ط2، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. (1405ه/ 1985م). غريب الحديث، تحقيق عبد المعطي القلعجي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. (1371 هـ /1952م). الجرح والتعديل، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، طبعة مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن بالهند.
- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد. (1411هـ/ 1990م). المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي:
- الإصابة في تمييز الصحابة. (1415ه). تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وآخر، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- تقريب التهذيب. (1406ه– 1986م). تحقيق محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. (1379هـ). تحقيق عبد العزيز بن باز وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة.
- الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير. (1996م). المسند، تحقيق وتخريج حسن سليم أسد، ط1، دمشق، دار السقا.

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت:
- تاريخ بغداد وذيوله. (1417هـ). دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- تقييد العلم للخطيب البغدادي، بيروت، إحياء السنة النبوية.
- الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبد الله السورقي وآخر، المدينة المنورة، المكتبة العلمية.
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. (1412 هـ - 2000م). السنن، تحقيق حسين سليم أسد، ط1، المملكة العربية السعودية، دار المغني للنشر والتوزيع.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني.
- السنن، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت وصيدا، المكتبة العصرية.
- المراسيل. (1408ه). تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان.
- تذكرة الحفاظ. (1419هـ/ 1998م). ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- سير أعلام النبلاء. (1405ه/ 1985م). تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3،1404ه.
- ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم. (1412هـ/1991م). المسند، تحقيق عبد الغفور البلوشي، ط1، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان.
- ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة .(1406ه/ 1986م). الأموال، تحقيق شاكر ذيب فياض، ط1، السعودية، مركز ملك فيصل للبحوث.
- الزيلعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف .(1418ه/ 1997م). نصب الراية لأحاديث الهداية، ومعه بغية الألمعي، تحقيق محمد عوامة، ط1، بيروت، مؤسسة الريان.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي . (1968م). الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، ط1، بيروت، دار صادر.
- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم. (1409هـ). الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط1، الرياض، مكتبة الرشد.
- الصاحب، محمد عيد. (1420هـ/ كانون الأول 1999م). المذاكرة وأثرها في الرواية، مجلة دراسات (علوم الشريعة والقانون) الجامعة الأردنية 26(ملحق رمضان).
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي ، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، ط2، القاهرة مكتبة ابن تيمية.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. (1412ه/ 1992م). تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل.
- جامع بين العلم وفضله. ((1414 هـ/ 1994م). تحقيق أبي الأشبال الزهيري، ط1، المملكة العربية السعودية ، دار ابن الجوزي.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. (1415هـ/ 1995م). تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- العكايلة، سلطان، والصاحب، محمد عيد. (1419هـ/ 1998م). أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث، مجلة دراسات (علوم الشريعة والقانون) الجامعة الأردنية 25(2).
- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

- الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس. (1414هـ). أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق عبد الملك دهيش، ط2، بيروت، دار خضر.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي. (1401 هـ/ 1981م). المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسلا اليحصبي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر. (1407هـ/ 1986م). مسند الشهاب، تحقيق حمدي السلفي، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس. (1421هـ/2000م). الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحقيق محمد المنتصر بن محمد، ط6، دار البشائر الإسلامية.
- المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف. (1400هـ/ 1980م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث.
- معمر بن راشد الأزدي البصري. (1403هـ). الجامع، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، ط2، بيروت، توزيع المكتب الإسلامي.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على. (1414 هـ). لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر.
- أبو موسى المديني، محمد بن عمر بن أحمد. (1406 هـ/ 1986م). المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تحقيق عبد الكريم العزباوي، ط1، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، جدة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي.
- السنن الصغرى (المجتبى من السنن). (1406هـ/ 1986م). تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط2، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.
- السنن الكبرى. (1421ه/ 2001م). تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن أبي نصر الحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله . (1415هـ/ 1995م). تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق زبيدة محمد سعيد، ط1، القاهرة، مكتبة السنة.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. (1392ه). دار إحياء التراث العربي، بيروت
- ابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري. (1425ه/ 2005م). الجامع، تحقيق فوزي عبد المطلب وآخر، ط1، الإسكندرية – مصر، دار الوفاء.